في اثنايها فقال في النشر قد نص المحققون على ما ذكرته ولم ار فيها نصا لاحد من المتقدمين وظاهر اطلاق كثيرين من اهل الاداء التخيير فيها وعلى جواز البسملة فيها نص ابو الحسن السخاوي في كتابه جمال القراء قال الاتري انه يجوز بلا خلاف ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وقالوا المشركين كافة كما يقال تكونكم كافة وفي نظايرها من روس الاي والي منعها جنح ابو اسحاق الجعبري فقال رد اعلى السخاوي ان كان نقلا فمسلم ولا فيرد عليه انه تقريع على غير اصل ومصادم لتعليله اي تعليل الناظم بقوله لتشريكها بالسيف لست مبسملا قلت وكلاهما محتمل والصواب ان يقال ان من ذهب الى تركه البسملة في اواسط غير براءة لا اشكال في تركها عنده في وسط براءة وكذلك لا اشكال في تركها فيه عند من ذهب الى التفصيل او البسملة عندهم في وسط السورة تتبع لاولها ولا تجوز البسملة اولها فكذلك وسطها واما من ذهب الى البسملة في الاجزاء مطلقا فان اعتبر بقا اثر العلة التي من اجلها حذفت البسملة اولها وهي نزولها بالسيف كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم يبسمل وان لم يعتبر بقا اثرها اولم ير هاعلة بسمل بالنظر والله اعلم انتهى

المسئلة الثانية قوله تعالى وهل يقرا للدوري والسوسي الي آخره اقول الادغام وارد عن ابي عمرو من روايتيه لكن الذي كان يقرئ به الشاطبي كما نقله عنه السخاوي وبه قرا من كتابه حيث قال ودونك الادغام الكبير وقطبه ابو عمرو وقال في باب الهمز المفرد ويبدل للسوسي كل ساكن والاظهار مع التحقيق للدوري لانهم اتفقوا على ان الادغام لا يكون الا مع ابدال والتحقيق لا يكون الا مع الاظهار وورد النشر على من روى الادغام مع الهمز كالاهوازي في كامله والقاضي ابي علي الواسطي اشنع رد

المسئلة الثالثة قوله وهل يجب اظهار ما لا يتم هلك عني ام هو جايز اقول الاظهار والادغام جايزان لكل القراء كما صرح بذلك الجعبري ويعلم من قوله في النشر واما ما لا يتم هلك في الحاقة فقد حكى فيه الاظهار من اجل كونه ها سكت كما حكى عدم النقل اي لورش في كتابية الي وقال مكي في تبصرته يلزم من الق الحركة في كتابيه اي اي لورش ان يدغم مالية هلك لانه قد اجراها مجرى الاصل في التا الحركة وقد رئيوتهما في الوصل قال وبالاظهار قرات على العمل والصواب ان شا الله تعالى قال ابو شامة يعني بالاظهار ان يقف على مالية هلك وقفة لطيفة واما ان وصل فلا يمكن غير الادغام والتحريك قال وان خلا التلفظ من احدهما كان القاري واقفا وهو لا يدري لسرعة الوصل وقال ابو الحسن السخاوي في قوله ماليه هلك خلف والمختار فيه ان يوقف عليه لان الها انما اثبتت للوقف فلا يجوز ان توصل فان وصلت فالاختيار الاظهار لان الها موقوف عليها في النية لانها سيقت للوقف والثانية هنا منفصلة فالادغام انتهى وقلت وما قاله ابو شامة اقرب للتحقيق واحرى بالدراية والتدقيق

المسئلة الرابعة قوله وهل يؤا دغام مالك الا تامنا الي آخره اقول فيها وجهان للقرا السبعة احدهما الروم وحقيقته كما قال في التيسير ان يشار بالحركة الي النون لا بالعضو اليها اي للحركة اي اختلاسها فيكون ذلك اخفا لا ادغاما صحيحا لان الحركة لا تسكن راسا بل يضعف الصوت بها فينفصل بين المدغم والمدغم فيه كذلك وهذا قول عامة ايمتنا وهو الصواب لتاكيد دلالته وصحته في القياس الجلي والثاني الاشمام وحقيقته ادغام النون في الاخرى مع الاشمام وهو ضم الشفتين مع اول التشديد من غير حركة في النون كذا قاله الجعبري وقال